الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.10

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

18 October 1999
Arabic
Original: French

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر بنيويورك،

يوم الأربعاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غالوسكا . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750,2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-22481

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البـــــند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/54/3، A/54/38/Rev.1، A/54/98، A/54/123-E/1999/66، A/54/124، A/54/156-E/1999/102، A/54/156/Add.1-E/1999/102/Add.1، A/54/224، A/54/225، A/54/341، A/54/342، A/54/352، A/54/405)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/54/124، A/54/264، A/54/354)

١ - **السيدة أرنون** (إسرائيل): قالت إنه يتعين على إسرائيل، باعتبارها بلد هجرة، مواجهة مصاعب جمة في تحسين مركز المرأة، فالمهاجرات اللاتي يأتين من مجتمعات بالغة التباين لا تكون لهن نفس المطالب ولا نفس الاحتياجات عندما يسعين إلى الاندماج في المجتمع الإسرائيلي.

٢ - ورغم هذه العقبة، فإن مركز المرأة تحسّن كثيرا في البلد. فقد اتـُخذت قوانين لكفالة المساواة بين الجنسين، مثل قانون عام ١٩٥١ للحقوق المتساوية للمرأة، وقانون عام ١٩٨٨ للمساواة في الحصول على عمل. وهذا القانون، الذي يحظر في مكان العمل التمييز القائم على أساس الجنس أو الميل الجنسي أو الحالة المدنية أو العرق أو الدين أو الجنسية أو بلد المنشأ أو المعتقدات السياسية وغيرها، يتضمن أيضاً أحكاماً تلزم باتخاذ تدابير للتمييز الإيجابي لصالح النساء ذوات الأولاد، وتعاقب على التحرش الجنسي في مكان العمل ـ الذي يعتبر نوعاً من التمييز ـ مدنياً وجنائياً.

٣ - وعلاوة على ذلك، أقر البرلمان الإسرائيلي في عام ١٩٩٨، عقب مسيرة قانونية طويلة، قانوناً جديداً يهدف إلى تحسين حالة المرأة ومنع العنف ضدها، وتزويد الحكومة بالوسائل المطلوبة لذلك. وقد أفضت المرحلة الأولى من تطبيق هذا القانون إلى العمل، في آذار/ مارس ١٩٩٨، على إنشاء هيئة تحسين مركز المرأة، التي تتألف من ممثلين لمختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية والشخصيات الجامعية، وتكون لتوجيهاتها، متى اعتمدتها الحكومة، قوة جبرية بالنسبة إلى جميع الهيئات العامة. وتتأكد هذه الهيئة من أن الوزارات المختلفة تنفذ توجيهاتها وتهتم بالشكاوى المرفوعة إليها، وهذا ما يجعلها مثلاً تساعد النساء العاملات وتشجع تعيين النساء في مناصب اتخاذ القرار. وقد استاء الرأي العام مؤخراً لبساطة العقوبات الصادرة على رجال ارتكبوا أعمال عنف ضد النساء، ولذلك صدر في مطلع عام ١٩٩٩ قانون ينص على توقيع عقوبة دنيا في مثل هذه الحالات.

٤ - وبالإضافة إلى هذه التدابير التشريعية، اتخذت إجراءات أخرى لمساعدة ضحايا العنف الجنسي: فقد سلّم تعديل جديد للقانون الجنائي بحق المرأة في الدفاع عن نفسها ضد المعتدين عليها ووسع نطاق تعريف الدفاع عن النفس؛ وأجاز قانون للضمان الاجتماعي ردّ جميع التكاليف الطبية وغيرها التي تتحملها المرأة إذا تعرضت للعنف الجنسي أو البدني؛ وأنشئ ١٢ مأوى في جميع أنحاء البلد لاستقبال النساء اللاتي يتعرضن للضرب؛ وتقوم مراكز متخصصة بتزويد النساء بخدمات إعلامية دائمة وبدعم وخدمات قانونية فردية أو جماعية. وأخيراً فإن قانون منع التحرش الجنسي الصادر في عام ١٩٩٨، وهو من أكمل القوانين في هذا المجال، ينص على منع

التحرش بجميع صوره (المكتوبة أو الشفوية أو البدنية أو حتى المعلوماتية) في حالات عديدة تنطوي على علاقات تأثير وتبعية.

٥ - إن استمرار تدني مركز المرأة البالغ في بعض البلدان النامية، ولا سيما فيما يتصل بالمساواة في الحصول على التعليم والتدريب المهني والعمل، يتطلب تغييراً جذرياً في الموقف منها. وفي هذا الصدد يقوم مركز غولدا مائير الدولي للتدريب في حيفا بدور مهم. فهو يعقد دورات وحلقات عمل للتدريب العملي طوال العام لمشتركين يأتون من جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وحتى الآن اشترك في هذه الأنشطة أكثر من ٠٠٠ ٧ متدرب. وقد وسّع المركز أنشطته بمرور الوقت وجعل محورها الاستفادة من الموارد البشرية، اتساقاً مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي الأعوام الخمسة الأخيرة، تناولت الدورات التي عقدها المركز مسائل من قبيل المرأة والمشاريع الصغيرة جداً، وأساليب واستراتيجيات تكوين الكوادر، على سبيل المثال. ويشترك المركز، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في تنفيذ مشاريع في السنغال وكوت ديفوار، ويتعاون مع هيئات مختلفة للتدريب.

٦ - وإذا كان مركز المرأة قد تحسن كثيراً في العالم في الأعوام العشرة الأخيرة، فما زال الكثير مطلوباً لكي يكون هذا المركز مرضياً. وتسعى الحكومة الإسرائيلية من ناحيتها إلى فعل ما في وسعها لتحسين مركز الإسرائيليات، مستفيدة في ذلك من خبرات البلدان الأخرى وتقاسم نتائج خبرتها هي مع الغير.

٧ - **السيد ألبين** (المكسيك): تكلم نيابة عن مجموعة ريو وباسم المكسيك، فقال إن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو تهتم كثيراً بالاستعدادات للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. فكان مما فعلته أنها أجابت على الاستبيان الذي أُرسل إليها وإلى سائر الدول الأعضاء بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ منهاج عمل بيجين، وأناطت بأجهزة وطنية تتألف من موظفين حكوميين وممثلين لمنظمات غير حكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني مهمة تقييم فعالية العمل الجاري لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٨ - إن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو سعيدة بنجاح المفاوضات المكثفة المتصلة بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسعيدة أيضاً بتصديق جمهورية فانواتو مؤخراً على الاتفاقية، وتأمل أن يساعد نفاذ هذا البروتوكول على تعزيز ولاية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وأن يعطي دفعة جديدة للنهوض بالمرأة.

٩ - وهذه البلدان سعيدة أيضاً بتعيين مديرة للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، فهذا سيساعد المعهد، كما أوصت وحدة التفتيش المشتركة، على مواصلة النهوض بالولاية الموكولة إليه. وتشدد هذه البلدان، في هذا الصدد، على ضرورة تمويل الوظائف الفنية والعليا في المعهد من الميزانية العادية للمنظمة، لأن ذلك سيساعد المعهد على ضمان استقرار العاملين فيه وقلة اللجوء إلى العقود المحددة المدة التي لا تنطوي على فرص وظيفية كافية والتي تعتمد على التبرعات.

١٠ - لقد أعلنت الدول الأعضاء في مجموعة ريو رسمياً، في وثيقة فيراكروس، أن دول منشأ المهاجرين ودول مقصدهم ملزمة بتعزيز التعاون بينها في مجال الهجرة وضمان تمتع المهاجرين بكل حقوقهم الأساسية وبظروف معيشة اقتصادية واجتماعية كافية، ومن هنا فإن الدول الأعضاء في مجموعة ريو تنضم إلى النداء الموجه إلى الدول الأعضاء في المنظمة للإسراع بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، آملةً أن تكتمل قريباً التصديقات الثمانية اللازمة لنفاذ هذه الاتفاقية.

١١ - ثم تكلم المتكلم باسم المكسيك، فقال إن حكومته تود أن تقوم الجمعية العامة، عندما تجتمع في دورة استثنائية في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين، باعتماد إعلان سياسي يعيد تأكيد الالتزامات الواردة في هذا المنهاج ودلالتها؛ وبوضع وثيقة بالتفاوض عن تقييم تنفيذ منهاج العمل؛ وبتحديد التدابير التي يتعين أن تتخذها فيما بعد لضمان التطبيق التام والكامل لجميع التوصيات الواردة في المنهاج؛ وبالمطالبة بأن يكون هناك بُعد جنساني في تقييم مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي أعمال الجمعية العامة للألفية.

١٢ - وفيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، فإن الحكومة المكسيكية تعرب من جديد عن استعدادها التام لمراعاة التوصيات التي تضعها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بعد نظرها في تقريريها الموحدين الثالث والرابع بشأن تطبيق الاتفاقية.

١٣ - إن الحكومة المكسيكية تهتم كثيرا بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، وقد ردّت على طلب الحصول على معلومات الذي وجهه إليها الأمين العام فيما يتعلق بالسياسات التي تطبقها للحد من الفقر وببرامجها في مجال التعليم والصحة والتغذية والعمالة التي وُضعت لتيسير مشاركة المرأة في عملية التنمية.

١٤ - إن الحكومة المكسيكية تشعر بالقلق المتزايد، كما قالت في ردها على الأمين العام، إزاء العنف الذي تتعرض له العاملات المهاجرات، ويهمها أن توضح في هذا الصدد أنه إلى جانب الجهود التي تبذلها لمساعدة هؤلاء العاملات والواردة في تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/54/342)، فإنها قد أصدرت، بمساعدة إحدى المنظمات غير الحكومية، كتيباً معنوناً "المهاجرات" يوضح لهنّ الإجراءات الواجب اتخاذها عند تعرضهن لاعتداء جنسي، ويزودهن بمعلومات عن المنظمات التي يمكنهن طلب المساعدة منها.

١٥ - **السيد جاسم** (البحرين): قال إن بلده مقتنع بأهمية الدور الاجتماعي للمرأة، ويتابع باهتمام كبير التقدم الحادث في تحسين مركزها في الدول العربية وفي العالم. ويرى بلده أن الضرر سيلحق بالمجتمع إذا حُرمت المرأة حقوقها وحرياتها، ولذلك اتخذ تدابير مختلفة لمساعدة البحرينيات على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدهن والمساهمة في تنميته. ومن ذلك مثلاً أن البحرين وضعت خططاً وبرامج لضمان اشتراك المرأة في مجالات مختلفة، منها التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية؛ ووضعت خططاً ديموغرافية تتعلق بالمرأة والرجل معاً؛ وأنشأت أجهزة ولجاناً وطنية تساعد المرأة على المساهمة في وضع الاستراتيجيات الإنمائية وفي تسوية مشاكل التنمية؛ وأنشأت لجنة وطنية وكلت إليها متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية الرئيسية المتعلقة بالمرأة.

١٦ - وقد قُبلت البحرينيات في المدارس العامة منذ إنشائها في الثلاثينات، وأصبحن منذ ذلك الحين يقمن بدور نشط في عدد كبير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بدعم من القطاعين العام والخاص. وتتمتع البحرينيات الآن بما يتمتع به الرجال من حقوق وإعانات. وفيما يتعلق بوضعهن في سوق العمل، فإن هناك قوانين شتى تشجعهن على العمل، وفي عام ١٩٩٨، بلغت نسبة العاملات في القطاع العام ٣٣,٥ في المائة وفي القطاع الخاص ٢٠ في المائة. أما عن حالة المرأة في المناطق الريفية، فإن من الجدير بالذكر أن سكان البحرين حضريون إلى أقصى حد وأنه ليس هناك في البحرين مناطق ريفية بالمعنى الحرفي للكلمة.

١٧ - وتأمل حكومة البحرين أن تبذل جميع الدول قصاراها وتحشد أقصى الموارد لتشجيع المرأة على أداء دورها في المجتمع، وتدعو منظمات ومؤسسات الدفاع عن حقوق المرأة إلى مضاعفة جهودها لبناء مجتمع غير تمييزي في القرن الحادي والعشرين.

١٨ - **السيد عثمان** (ماليزيا): تكلم في البند ١٠٩ من جدول الأعمال، فقال إن النساء يشكلن بالتأكيد مجموعة لا يصح تجاهل مساهمتها في الحياة الاجتماعية.

١٩ - إن ماليزيا مستمرة في زيادة مساهمة الماليزيات في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية. وقد وضعت في عام ١٩٩٦ خطة وطنية تشمل أساساً تعزيز المؤسسات المعنية بتحسين مركز المرأة، وزيادة توعية الجمهور والإدارات بمسائل المرأة، وتعبئة المنظمات غير الحكومية. وتتناول هذه الخطة مسائل من قبيل المرأة والأسرة، والتعليم والتدريب، والشؤون القانونية، وتقاسم السلطة ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، والمرأة ووسائط الإعلام، والمرأة والدين، والمرأة والثقافة، والمرأة والرياضة، وغير ذلك.

٢٠ - وقد اتخذت الحكومة تدابير شتى لزيادة مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والمهنية. ومن ذلك مثلاً أن أرباب العمل الذين ينشئون دوراً لرعاية الأطفال في أماكن العمل أو بالقرب منها يعفون من بعض الضرائب، وأنه طُلب إلى المؤسسات توفير مساكن لائقة للريفيين الذين يعملون فيها، ومعظمهم من النساء، أو مساعدتهم في البحث عن مسكن. وبالإضافة إلى ذلك، عمدت وزارة تطوير المشاريع، تشجيعاً لمزيد من النساء على الانطلاق في دنيا الأعمال، إلى وضع برامج متنوعة للتدريب على إدارة المشاريع.

٢١ - وماليزيا مُوقنة أن تحقيق استقلال المرأة ضروري للقضاء على الفقر، وترى أن في تقرير الأمين العام A/54/123 توصية مهمة بمواصلة تحقيق استقلال المرأة الريفية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وذلك بتعزيز اشتراكها الكامل في المؤسسات الريفية وفي اتخاذ القرارات على جميع الصعد. وهناك أيضاً في التقرير توصية أخرى مهمة بوضع سياسات جديدة في مجال التنمية وتخفيف حدة الفقر بمنظور جنساني، فهذه السياسات ستساعد المرأة، إذا طبّقت، على المساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدها من جميع جوانبها.

٢٢ - وتنص البرامج الإنمائية الماليزية على اتباع سياسات اقتصادية واستراتيجيات إنمائية تساعد على تلبية احتياجات الفقيرات، وذلك أساساً بإعادة النظر في بعض القوانين والممارسات الإدارية ووضع طرق بحثية في

تأنث الفقر. وفي برامج مكافحة الفقر في ماليزيا المقصود بها أفقر الفقراء، ومنهم عديد من النساء، تعطى الأولوية للمشاريع المدرة للدخل.

٢٣ - إن سياسة النهوض بالمرأة في المناطق الريفية ترمي إلى جعل الريفيات والسكان الريفيين في مجموعهم جماعة مطلعة قادرة على المبادرة وراغبة في حياة أفضل. ولذلك تتمثل هذه السياسة أساساً في دعم المؤسسة الأسرية في الريف، وإيجاد اقتصاد دائم فيه، وإقامة هياكل أساسية جيدة، وإنشاء إطار مؤسسي يساعد على التغيير. ومن أولويات هذه السياسة أيضاً تأمين صحة الريفيات وأسرهن؛ وتعتبر خدمات الرعاية الطبية وعلاج الأسنان ورعاية صحة الأم والطفل في هذه المناطق متطورة للغاية.

٢٤ - والائتمان وسيلة أخرى تستخدمها الحكومة الماليزية لتحسين حالة الريفيات. وفي الوقت الراهن، يساعد مشروع "اختيار" الريفيات في الحصول على ائتمانات صغيرة دون حاجة إلى ضمان الأقارب. وهناك مشاريع أخرى تساعدهن في الحصول على سلف بسهولة من شتى الهيئات العامة.

٢٥ - وتكمل المنظمات غير الحكومية الماليزية الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين مركز المرأة، وذلك بعقد دورات في مجالات متعددة (التجارة، الإدارة، العناية بصحة الأسرة، تعزيز قدرات الكوادر، التوعية بمساهمة المرأة في التنمية الوطنية، وغير ذلك).

٢٦ - وأخيراً فإن ماليزيا، في إطار اللجنة التوجيهية الإقليمية المعنية بالنهوض الاقتصادي بنساء الريف والجزر في بلدان آسيا والمحيط الهادئ، التي تتولى ماليزيا أمانتها، تشجع وضع وتنفيذ أنشطة إقليمية ودون إقليمية محددة، مثل عقد دورات تدريبية للريفيات، وتنظيم وتبادل المعلومات عنهن، والقيام بأنشطة بحثية في شؤونهن.

٢٧ - **السيدة كابالاتا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك البيان الذي سيدلي به في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ممثل موزامبيق نيابة عن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إن الحكومة التنزانية، وفاءً منها بالتزامها بتطبيق منهاج عمل بيجين، قد أعطت الأولوية لـ ٤ من مجالات الاهتمام الـ ١٢، وهي تحقيق استقلال المرأة؛ وتحقيق التحرر السياسي والقانوني للمرأة عن طريق التدريب وإعادة النظر في القوانين التمييزية؛ واتخاذ تدابير محددة لصالح المرأة تكفل اشتراكها في اتخاذ القرارات عن طريق تمثيلها في البرلمان؛ وتخفيف عبء الفقر عن المرأة عن طريق الحصول على الائتمانات الصغيرة وتعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة إلى المرأة والطفل. وستقوم الحكومة التنزانية، ترقباً للدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٠، بعقد حلقة عمل وطنية في آذار/ مارس ٢٠٠٠ في مناسبة اليوم الدولي للمرأة، يقوم المشتركون فيها بتقييم مدى تطبيق منهاج عمل بيجين.

٢٨ - إن التقارير المقدمة عن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين تشير في آن واحد إلى النجاح وإلى الإخفاق. ففيما يتعلق بالنجاح في تنزانيا، فقد اعتمدت الحكومة في تموز/يوليه ١٩٩٨ الأحكام الخاصة المتعلقة بجرائم الجنس، التي تجرّم هذا النوع من الجرائم وكذلك ختان الإناث وتتضمن عقوبات قاسية. وقد كان لاعتماد هذا

التشريع أثر بالغ على المجتمع، فقد أدى إلى تحول في الموقف من جرائم الجنس وإلى تقليل العنف ضد المرأة. ويجري النظر في عدة قوانين تميز ضد المرأة تمهيداً لإلغائها. ويكرس قانون العقارات لعام ١٩٩٩ حق النساء في الملكية العقارية، وبذلك يساعدهن في الحصول على وسيلة الإنتاج التي يعتمد معظمهن عليها.

٢٩ - ومن الواضح، قبل الموعد المحدد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بثمانية أشهر، أن أهم أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين، مثل المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز، لم تتحقق بعد. ومن ناحية أخرى، تشير تقارير الأمين العام إلى أن المرأة ما زالت أفقر من الرجل، وأن مستوى تعليمها أدنى من مستوى الرجل، وأن حالتها الصحية والتغذوية ما زالت أقل من حالة الرجل. ولما كانت المرأة أكثر تأثراً بكثير بالأزمات الاقتصادية، فإنه لا بد من النظر بطريقة حاسمة، في الدورة الاستثنائية، في إيجاد سبل مبتكرة للقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد فإن دور مؤسسات بريتون وودز والإرادة السياسية للحكومات يكتسبان أهمية أكبر. ومن ناحية أخرى، يشير تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في الأمانة العامة إلى أن هدف تحقيق المساواة بين الجنسين في الأمانة العامة للأمم المتحدة لن يتحقق في عام ٢٠٠٠، رغم بعض التقدم الواضح.

٣٠ - ومن المحتم، رغم العقبات، أن ننتهز فرصة انعقاد الدورة الاستثنائية لكي نجدد تأكيد التزامنا نحو إعلان ومنهاج عمل بيجين في الألفية الجديدة. ويود وفد تنزانيا الاعتراف بمساهمة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما شعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وكذلك بالدور الحاسم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ولا ينبغي بأي حال نسيان دور الرجل الذي يعتبر إسهامه أساسيا للنجاح في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٣١ - **السيد حاجي أرجيرو** (قبرص): قال إن بلده يشارك المجتمع الدولي الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك باعتماد البروتوكول الاختياري للاتفاقية مؤخراً، وهو البروتوكول الذي تعتزم الحكومة القبرصية التصديق عليه في أقرب وقت ممكن. إن قبرص تترقب باهتمام التصديق العالمي على الاتفاقية، وكذلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والتي ستعطي دفعة جديدة للعملية التي بدأت في بيجين قبل خمس سنوات.

٣٢ - إن قبرص تؤيد دون تحفظ الدور الهام الذي تؤديه الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي تحدد ما تواجهه المرأة في العالم من مشاكل وتساعد منظومة الأمم المتحدة في أعمالها. وتؤيد قبرص أيضاً إنشاء شبكات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لحشد الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتشجيع مبادراتها في مجال عدم التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة.

٣٣ - وفي غضون الـ ٢٥ عاماً التي تلت الغزو التركي، ظلت الحكومة القبرصية تسعى باطراد إلى إدماج المرأة في عملية الإنعاش الاقتصادي. وقد طرأ منذ عام ١٩٧٩ تحسن كبير على دور ومركز المرأة القبرصية. فقد ساعد ارتفاع معدلات النمو في العشرين عاماً الماضية على زيادة اشتراك المرأة في النشاط الاقتصادي، وهذا بدوره

أدى إلى توسيع نطاق التشريع الخاص بالأسرة والعمل وتحديثه، وإلى زيادة توعية السكان بالمشاكل الخاصة للمرأة، وكذلك وضع سياسات تتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين.

٣٤ - إن عدد النساء اللاتي ينضممن إلى سوق العمل يتزايد باستمرار، وقد ارتفع مستواهن التعليمي، وأصبحن يشغلن مناصب المسؤولية بشكل متزايد.

٣٥ - ومع أن المرأة الريفية استفادت كثيراً من مختلف برامج التنمية الريفية وأصبحت تحصل على الخدمات الاجتماعية الأساسية، فإن البرنامج الجديد الذي بدأت وزارة الزراعة القبرصية تنفيذه يستهدف تحسين مركز المرأة الريفية بإظهار قيمة دورها في الإنتاج الزراعي وحثها على ممارسة الأنشطة المربحة.

٣٦ - وفي إطار سياسة تحقيق المساواة بين الجنسين، أصبح العنف ضد المرأة مسألة ذات أولوية. وتنفَذ الآن برامج وقائية وعلاجية، ويتلقى الاختصاصيون الاجتماعيون تدريباً في أثناء العمل يساعدهم على تقديم الدعم المناسب إلى ضحايا العنف. وتقدم وزارة العدل دعماً مالياً في هذا المجال إلى المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية لتتمكن من بدء برامجها الخاصة بها.

٣٧ - وتعتزم قبرص العمل دون تحفظ، بفضل سياساتها وبرامجها، على أن تكفل للمرأة المراعاة التامة لحقوقها الأساسية والمساواة في المعاملة في إطار التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد.

٣٨ - **السيد نيهاوس** (كوستاريكا): قال إن تحسين مركز المرأة التزام يقوم على كرامة المرأة وحقوقها الأساسية. على أنه إزاء القمع والتعصب والتمييز التي ما زالت المرأة تتعرض لها، يحسن اتخاذ تدابير محددة وفعالة للقضاء على هذا الحيف وضمان المشاركة الحقيقية للمرأة في جميع عمليات اتخاذ القرار.

٣٩ - إن المرأة في كوستاريكا، وهي بلد زراعي، تساهم في ٤٠ في المائة من الإنتاج الزراعي وتعمل بشكل مطرد في الزراعات غير التقليدية المخصصة للتصدير. غير أن التدهور المستمر في معدلات تبادل المنتجات الأساسية يؤدي إلى انخفاض العائدات التي تحصل عليها ليس فقط الريفيات، بل البلدان النامية أيضاً، مما يحدّ من قدرة هذه البلدان على تحقيق استثمارات قادرة على تحسين مركز المرأة الريفية. ولذلك فلا غنى، فيما يبدو، عن تعديل النظام الاقتصادي العالمي لتحقيق قدر أكبر من العدالة.

٤٠ - وفيما يتعلق بمركز المرأة الريفية، تجدر بالإشارة حالة الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة تكفل الرزق لعدد كبير من الأطفال والمسنين. إن تحسين الحالة الاجتماعية والمهنية والاقتصادية لهذه المرأة سينعكس بالتالي على شريحة كبيرة من المجتمع بالغة الضعف إزاء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

٤١ - وقد اتخذت كوستاريكا عدداً من الترتيبات المحددة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومن هذه التدابير، يمكن ذكر إنشاء معهد وطني للمرأة تديره وزيرة لشؤون المرأة، وتوصية المحكمة

العليا المسؤولة عن الانتخابات للأحزاب السياسية بتخصيص ٤٠ في المائة من الوظائف التي تُشغل بالانتخاب للمرأة، وإنشاء مستشفى وطني للنساء.

٤٢ - ويؤكد وفد كوستاريكا ضرورة محاربة التفرقة على أساس الجنس وكذلك كل أشكال التمييز، والكفاح من أجل المساواة والوحدة في إطار التنوع.

٤٣ - **السيدة غروق** (الجماهيرية العربية الليبية): قالت إنه رغم جهود المجتمع الدولي لتنفيذ منهاج عمل بيجين، فإن مركز المرأة لم يتحسن بشكل محسوس بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، والتي تكون المرأة الريفية أول من يعانيها.

٤٤ - وإذا كانت الدول هي أساساً المسؤولة عن تنفيذ منهاج العمل، فمن الضروري أن يكون هناك مناخ ملائم لدعم جهود البلدان النامية. وفي هذا الصدد، تؤيد الجماهيرية العربية الليبية الإعلان الوزاري المنبثق عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي طلب فيه إلى هيئات الأمم المتحدة دعم المبادرات الوطنية التي تستهدف القضاء على الفقر، مع الاهتمام بشكل خاص بخلق الوظائف.

٤٥ - إن الجماهيرية العربية الليبية ترحب بجهود الأمم المتحدة والبرامج المختلفة من أجل مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٦ - إن تنفيذ منهاج عمل بيجين يبدأ بالتربية التي يتلقاها الأطفال داخل الأسرة التي لا ينبغي أن تكون مجال صدام بين الرجل والمرأة.

٤٧ - إن لجنة مركز المرأة جديرة بالتهنئة على أعمالها التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين"، التي ستساعد على تقييم التقدم المتحقق منذ بيجين وتحديد العقبات الماثلة من أجل التغلب عليها.

٤٨ - وقد اتخذت الجماهيرية العربية الليبية تدابير تشريعية وإدارية عديدة لتحسين مركز المرأة ومكافحة التمييز على أساس الجنس في كثير من المجالات، سواء تعلق الأمر بالعمل أو السياسة أو اتخاذ القرارات أو الصحة أو التعليم.

٤٩ - **السيد باعلي** (الجزائر): قال إن الاحتفال في عام ١٩٩٩ بالذكرى العشرين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تعدّ ميثاقاً حقيقياً لعدم تهميش المرأة، يوافق بفارق بضعة أسابيع دخول الألفية الثالثة، في الوقت الذي ما زالت فيه التصرفات والعقليات السلفية تحرم مئات الملايين من النساء حقوقهن الأساسية.

٥٠ - إن حصيلة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين توضح أن هناك، على الصعيدين الوطني والدولي، حرصاً على توفير تكافؤ الفرص للنساء في جميع مجالات النشاط، وأن تحسناً طفيفاً طرأ على مركز المرأة في بلدان الجنوب. وهكذا لم يكن هناك تقصير من جانب منظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية، مثل لجنة مركز المرأة المنوط بها الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٥١ - ومن بين المجالات التي يمكن استيحاؤها في وضع مبادرات جديدة في الدورة الاستثنائية، يمكن أن نذكر تعليم المرأة وتدريبها (ثلثا الأميين الذين جرى تعدادهم في العالم من النساء)، والمرأة والفقر (يزداد اتساع نطاق ظاهرة تأنث الفقر التي ترتبط، وخصوصاً في المناطق الريفية بأفريقيا، بالأمن الغذائي للأسرة)، وحماية الطفلة وتعليمها.

٥٢ - إن مركز المرأة أكثر ما يكون هشاشة في أفريقيا بسبب المشاكل المتعددة الأبعاد التي تجابهها هذه القارة والتي تمس المرأة في المقام الأول: نشوب المنازعات المسلحة، التخلف المزمن، الفقر المدقع، ندرة بل انعدام الخدمات الاجتماعية الأساسية، الأمية، الإيدز (من كل خمس نساء يستجبن للمصل في العالم هناك أربع أفريقيات). ولذلك فمن الضروري أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المعنوي والمادي إلى أفريقيا والأفريقيات وأن يساعدهما في بلوغ أهداف منهاج عمل بيجين. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر الإقليمي السادس الذي سيعقد في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ سيساعد على تقييم تنفيذ برنامج عمل داكار ومنهاج عمل بيجين والتفكير دون شك في مبادرات جديدة.

٥٣ - لقد سعت الجزائر، منذ مؤتمر بيجين الذي اشتركت فيه اشتراكاً كاملاً، إلى تنفيذ الإعلان ومنهاج العمل، فوضعت برنامجاً وطنياً واسعاً وحشدت موارد كبيرة للاستثمار في برامج اجتماعية أساسية: تحسين نوعية التعليم الأساسي والتدريب المهني للمرأة والفتاة، ومكافحة التسرب المدرسي؛ الحفاظ على المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن التي تقوم عليها السياسة الوطنية في مجال الصحة؛ تنفيذ تدابير حفزية لإبقاء وتعزيز القوة الموجودة في مجال العمل؛ مراعاة الريفيات في سياسة التنمية الزراعية؛ تعزيز وجود المرأة في المجال الاقتصادي.

٥٤ - ويجدر بالذكر حدثان مهمان وقعا مؤخراً: تعيين أول والية، وتقديم أول تقرير أوّلي للجزائر عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وهو التقرير الذي تقبلته اللجنة بشكل مشجع للغاية والذي سيحض السلطات العامة والجمعيات النسائية بالتأكيد على زيادة التشجيع على عدم تهميش المرأة الجزائرية (ضرورة تنقيح قانون الأسرة).

٥٥ - **السيدة كورنيليوك** (بيلاروس): أشارت إلى أن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعتماد البروتوكول الاختياري لهذا الصك، وهو ما أيدته بيلاروس كل التأييد، قد جعلا من عام ١٩٩٩ عاماً مهماً للمرأة.

٥٦ - إن النساء في بيلاروس، اللاتي يمثلن ٥٣ في المائة من مجموع السكان، يشكلن أكبر مجموعة اجتماعية ديموغرافية، هي للأسف الأكثر معاناة للآثار السلبية للفترة الانتقالية. واتساقاً مع توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وضعت بيلاروس خطة عمل وطنية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ لتحسين حالة المرأة، كما وضعت برنامجاً معنوناً "المرأة في جمهورية بيلاروس"، اعتمدهما مجلس الوزراء في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ١٩٩٦ على التوالي. وبيلاروس من البلدان القليلة التي ردت على استبيان الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن النظر في منهاج عمل بيجين وتنفيذه وقدمت اقتراحات بشأن العمل الذي سيُضطلع به في المستقبل.

٥٧ - وتعمد بيلاروس، لحل مشكلة البطالة التي هي بالتأكيد أسوأ المشاكل التي تواجه المرأة، إلى وضع برامج للعمالة كل عام تتضمن تدابير مختلفة لتحسين حالة المرأة في سوق العمل. إن الفقر، الذي يصيب المرأة أكثر فأكثر، يعد ظاهرة اجتماعية جديدة نسبياً في بيلاروس؛ وهو نتاج مجموعة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في البلد، ونتاج كارثة تشيرنوبل أيضاً. ولذلك فمن المهم للغاية تعزيز الجهود الوطنية بدعم من المجتمع الدولي، وبالذات من هيئات الأمم المتحدة.

٥٨ - ومع أن جمهورية بيلاروس سعيدة بالتقدم المتحقق في مجال المساواة بين الجنسين في الأمانة العامة للأمم المتحدة وباهتمام الأمين العام شخصياً بهذه المسألة وبحرصه على الإتيان بإدارة جديدة، فإنها تأسف للبطء الذي يشوب هذه العملية المعقدة.

٥٩ - وترحب بيلاروس بالعمل الذي أنجزته لجنة مركز المرأة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وتشير إلى أهمية العمل منذ البداية على عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة للجميع ليتسنى اعتماد القرارات التي ستتخذها اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين بتوافق الآراء. كذلك تؤيد بيلاروس قرار اللجنة وضع خطة متوسطة الأجل على صعيد المنظومة للنهوض بالمرأة، ٢٠٠٢-٢٠٠٥، تدور أساساً حول اتخاذ ترتيبات محددة. ويلاحظ وفد بيلاروس بارتياح أن لجنة مركز المرأة، في الجزء المعنون "الآليات المؤسسية" من استنتاجاتها المتفق عليها، قد شجعت المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية الدولية على تقديم مساعدات تقنية وموارد أخرى، منها موارد مالية، إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦٠ - **السيدة مودي** (أستراليا): قالت إن المبدأ الأساسي الذي بمقتضاه تتمتع المرأة والرجل بجميع حقوق الإنسان على قدم المساواة قد ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العديد من الصكوك الدولية، ولا سيما في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ورغم التقدم الكبير المتحقق في مجال تعزيز حقوق المرأة، فإن المهمة لم تنته بعد. وقد اتضح التزام المجتمع الدولي نحو مساواة المرأة في الحقوق في كون هذه الاتفاقية من المعاهدات المتعلقة بالحقوق الأساسية التي حظيت بأكبر قدر من التصديق. وتأكد هذا الالتزام من جديد في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا في عام ١٩٩٣، وفي مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد في بيجين في عام ١٩٩٥.

٦١ - وفي مناسبة الذكرى السنوية العشرين لصدور الاتفاقية، اعتمدت الجمعية العامة بروتوكولاً اختيارياً يتضمن إجراءات تتعلق بالمراسلات وآلية للتحقق. وإذا كانت جميع الأطراف في عملية التفاوض، التي اشتركت فيها أستراليا، قد اعتمدت البروتوكول بتوافق الآراء، فإن ذلك يدل على أن المجتمع الدولي ما زال يعترف بأهمية الحقوق الأساسية للمرأة في الصكوك القانونية للأمم المتحدة. وستجري أستراليا مشاورات متعمقة بشأن البروتوكول الاختياري مع البرلمان الاتحادي وحكومات الولايات والأقاليم والمجتمع المدني، وهي مشاورات تعد خطوة إلزامية قبل أن تصبح أستراليا طرفاً في معاهدة جديدة.

٦٢ - وقد عملت أستراليا، منذ أن وقعت الاتفاقية في عام ١٩٨٠ وصدقت عليها في عام ١٩٨٣، على إنشاء أجهزة حكومية متخصصة على المستوى الاتحادي والمحلي تصدر آراء استشارية في حالة المرأة وتقيّم آثار السياسات والبرامج الحكومية على المرأة. والهدف من هذه السياسات هو ضمان حق الاختيار للمرأة وإعطاؤها فرصاً متكافئة في تحقيق أهدافها الشخصية.

٦٣ - وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وقعت أستراليا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واجتهدت في العمل على أن تكون جرائم الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والبغاء القسري وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح مدرجة في تعريف "جرائم الحرب" في النظام الأساسي.

٦٤ - لقد أتاحت الحالة المأسوية في تيمور الشرقية وكوسوفو لأستراليا فرصة اتخاذ تدابير عملية لحماية المرأة. ومن بين الـ ٥٠٠ ١ لاجئ تقريباً من تيمور الشرقية الذين أُجلوا إلى أستراليا، تشكل النساء ٥٢ في المائة منهم، كما أن جانباً كبيراً من الـ ٠٠٠ ٤ كوسوفي الذين لجأوا مؤقتاً إلى أستراليا هم من النساء والأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم. وأستراليا سعيدة بالفرصة التي تتيحها الدورة الاستثنائية القادمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، فهي ستساعد المجتمع الدولي على النظر في التقدم الذي تحقق في الأعوام الخمسة الماضية في تنفيذ منهاج عمل بيجين. وتجري الحكومة الأسترالية الآن مشاورات بشأن هذه الدورة مع الأشخاص المهتمين ومع المنظمات غير الحكومية.

٦٥ - وتسعى أستراليا منذ فترة طويلة إلى تحقيق أهداف الإعلان الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة الذي يعتبر جريمة في حق المجتمع بأسره. وقد اتخذت أستراليا تدابير حازمة لمواجهة هذه المشكلة بأن اعتبرت جميع أشكال العنف البدني والجنسي ضد المرأة جرائم تستوجب العقاب، وشنت حملة للقضاء على العنف في الأسرة عن طريق برامج التشارك في وقف العنف المنزلي التي تحظى بتمويل قدره ٥٠ مليون دولار أسترالي من الحكومة الوطنية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتنفذ أستراليا أيضاً استراتيجيات للقضاء على عادة ختان الإناث الموجودة في البلد بين بعض الطوائف العرقية. وترمي هذه الاستراتيجيات إلى مساعدة المختونات ومنع ختان البنات المعرّضات لذلك.

٦٦ - وقد سنّت أستراليا قانوناً عن السياحة الجنسية التي يكون فيها قصّر، وذلك لملاحقة الأستراليين الذين يفرون من نظام العدالة الجنائية في البلد الذي تقع فيه الجريمة. وقد وقعت الحكومة الأسترالية مذكرتي اتفاق مع حكومتي فيجي والفلبين اللتين تؤيدان بشكل مباشر تشريع السياحة الجنسية التي يكون فيها قصّر. كذلك

أقامت أستراليا صلات وثيقة لتطبيق القوانين مع بلدان عديدة أخرى في المنطقة، وخصوصاً تايلند وإندونيسيا، لمكافحة سوء معاملة القصّر وملاحقة الجناة.

٦٧ - ومن المهم أن تظل الأمم المتحدة ذاتها المدافع المطلق عن حقوق المرأة. وترى أستراليا وجوب إدراج مسائل المرأة في جميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. فهناك بون شاسع بين الأجهزة المتخصصة والأجهزة الرئيسية. وتود أستراليا بصفة خاصة تأكيد أهمية التشارك الفعال بين لجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان.

٦٨ - ومع أن من المحبط للآمال عدم بلوغ هدف المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، فإن أستراليا ترحب بما التزم به الأمين العام من تعهدات بشأن المساواة في الأمانة العامة في تقريره الأخير عن تحسين حالة المرأة في الأمانة العامة. وهي ترحب، بصفة خاصة، بالأعمال التي تهدف إلى وضع خطط عمل لكل إدارة ومكتب لتنظيم الموارد البشرية، وذلك لتحسين توزيع النسب بين الجنسين وغير ذلك من أوجه تنظيم الموارد البشرية. إن التعاون الفعال بين مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة يعتبر عنصراً هاماً في الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وترحب أستراليا بمبادرات الأمم المتحدة لإدخال تدريب على المسائل الجنسانية على مستوى الإدارات، وتود تشجيع إنشاء أجهزة فعالة للمتابعة للتأكد من أن جميع مسؤولي الإدارات يعملون بنشاط على دعم وتعيين المرشحات المؤهلات، ولا سيما في وظائف الرتبة مد - ١ والرتب العليا. ومن المهم أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جهودها في تحديد النساء الحائزات للمؤهلات المطلوبة لشغل وظائف في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما فيها وظائف الممثل الخاص للأمين العام.

٦٩ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): تكلم نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إنه بعد انقضاء عشرين عاماً على اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تحقق تقدم كبير في مجال الحقوق الأساسية للمرأة. وأضاف أنه يرحب أيضاً باعتماد بروتوكول الاتفاقية في الدورة الرابعة والخمسين.

٧٠ - وإذا كانت الجهود تبذل لكفالة المساواة بين الرجل والمرأة في منظومة الأمم المتحدة، فمن المؤسف أن هذا الهدف لم يتحقق بعد بالكامل مع اقتراب عام ٢٠٠٠. ولا بد بوجه خاص من العمل على توظيف عدد أكبر من النساء من المنطقة الأفريقية.

٧١ - إن تنفيذ الإعلان الخاص بإدماج المرأة في عملية التنمية وخطة العمل، اللذين اعتمدهما رؤساء دول الجماعة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على التوالي، قد ساعد على تحقيق زيادة محسوسة في مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات، ولا سيما في البرلمان وفي الحكومات. وقد اعتمد وزراء الجماعة المسؤولون عن النهوض بالمرأة برنامج عمل إقليمياً يجدول التدابير المطلوب اتخاذها لتحقيق هدف تخصيص ٣٠ في المائة من وظائف المسؤولية للنساء. وقد وافق رؤساء دول الجماعة على هذا الهدف وتعهدوا بتعزيز وجود المرأة في حكوماتهم. كما وقعوا ملحقاً للإعلان الخاص بإدماج المرأة في عملية التنمية يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والطفل.

٧٢ - على أن الحالة في القطاعات الأخرى لم تتحسن تحسناً ملموساً بالنسبة إلى المرأة التي ما زالت تصادف صعوبات في الحصول على رأس المال والأرض والتكنولوجيا. إن التدابير التي تتخذها الجماعة من أجل المرأة، التي تستفيد على سبيل المثال من ترتيبات العمل الإرادي التي تتيحها هيئات الائتمان، تصطدم بعدم وجود موارد. ولذلك تناشد الجماعة المجتمع الدولي مساعدتها في تنفيذ البرامج التي وضعت للنهوض بالمرأة.

٧٣ - إن الحالة الصحية للمرأة والطفل في بعض بلدان الجماعة الإنمائية ليست على ما يرام، ليس فقط بسبب سوء التغذية، بل أيضاً بسبب ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يصيب العاملين من السكان والذي يجتهد مسؤولو الجماعة في كبح جماحه.

٧٤ - وقبل أشهر قليلة من الاستعراض الرفيع المستوى الذي سيتيح للجمعية العامة تقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين، يتعين مضاعفة الجهود وتجديد التعهدات الملتزم بها. ولن تكون هناك عودة إلى التفاوض بشأن منهاج العمل، بل سيوضع بيان بالحالة وسيجري التفكير في تنفيذ المنهاج بشكل كامل.

٧٥ - إن بلدان الجماعة، التي تعتزم الاضطلاع بمسؤولياتها، لا تستطيع مع ذلك أن تتكفل وحدها بتنفيذ منهاج عمل بيجين، نظراً إلى الصعوبات الاقتصادية التي ستواجهها. ولا بد في هذا الصدد من تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمعونة الإنمائية الرسمية.

٧٦ - وبالنسبة إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستواصل بلدان الجماعة دعم عمليتها التحضيرية، ترى هذه البلدان أنها ستتيح للحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إعادة تأكيد التزامها بالعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وترى الجماعة أيضاً أن التنمية المستدامة لن تتحقق دون مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة، وتجدد التزامها بالعمل على دعم النهوض بالمرأة.

٧٧ - **السيد رابوكا** (فيجي): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وبعد مؤتمر بيجين الذي تعهد فيه المجتمع الدولي بالعمل من أجل النهوض بالمرأة وتعزيز حقوقها الأساسية، ينبغي في مطلع الألفية الجديدة بيان حصيلة التدابير المتخذة.

٧٨ - إن حكومة فيجي تعتبر النهوض بالمرأة ضرورة اقتصادية وسياسية، لأنه يسهم في رخاء المجتمع كله من خلال المشاركة المتزايدة للمرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٧٩ - وترى حكومة فيجي، مثل السيد نيتين دياساي، أن مسألة النهوض بالمرأة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمشاكل الأعم للفقر والبطالة والاستخدام المحدود للعمالة. ولما كان الفقر يصيب المرأة أكثر، فإنه ينبغي في أي استراتيجية توضع للقضاء عليه التركيز على النهوض بالمرأة. على أن تنفيذ منهاج عمل بيجين يحتاج إلى موارد لم تساعد على توفيرها عمليتا التحرير الاقتصادي والعولمة، لأن البلدان النامية، وبصفة خاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، لم تستطع الاستفادة من هاتين العمليتين. ومن ناحية أخرى، فإن المعونة الإنمائية الرسمية التي

تؤدي دوراً مهماً في تنمية بلدان مثل فيجي تتراجع باستمرار. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يوجد بيئة اقتصادية دولية مواتية تساعد البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها.

٨٠ - وعلاوة على إنشاء وزارة لشؤون المرأة والثقافة والتكافل الاجتماعي، وضعت حكومة فيجي خطة عمل من أجل المرأة لكفالة المساواة بين المرأة والرجل في شتى المؤسسات العامة، وإيجاد بيئة صحية للمرأة في البيت والعمل، وتمويل المشاريع الصغيرة، وإعادة النظر في النصوص التشريعية.

٨١ - وقد قررت حكومة فيجي سحب تحفظاتها على المادة ٥ (أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٨٢ - وترى حكومة فيجي أنه يمكن بلوغ أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين إذا ساعد المجتمع الدولي الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل فيجي، حتى يتسنى لها بوجه خاص الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيا واكتساب ما تحتاج إليه من القدرات.

٨٣ - **السيدة أوتيتي** (أوغندا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكرت أن المرأة الأوغندية، سواء في البيئة الحضرية أو الريفية، تعاني مشاكل عديدة خارجة عن إرادتها، مثل سوء التغذية، وعدم وجود تنظيم للأسرة، والحمل غير الآمن، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا تملك المرأة الريفية سوى وسائل بدائية لزراعة الأرض التي لا تملكها غالباً، ولا سبيل أمامها للحصول على رأس المال. ويضاف إلى ذلك أن العادات الثقافية تعرضها للعنف البدني والزواج المبكر وتعدد الزوجات.

٨٤ - ولذلك كان من الطبيعي أن يحث أول مؤتمر وزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية معني بحقوق الإنسان الدول الأفريقية على اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للتمييز ضد المرأة وتعزيز النهوض بها، وهما هدفان يسعى إليهما أيضاً إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واستراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة.

٨٥ - وقد اتخذت السلطات الأوغندية، حرصاً منها على إعادة إشكالية الرجل ـ المرأة إلى بؤرة الاهتمام للتعجيل بالتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، عدداً من التدابير الحازمة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة. ومن ذلك أن دستور عام ١٩٩٥، الذي يكرس المساواة بين الرجل والمرأة، ينص على تخصيص عدد من الوظائف التنظيمية للمرأة على صعيد المحليات.

٨٦ - وقد اشتركت نساء المجتمع المدني بنشاط في هذه الحركة، فأنشأن منظمات لمعالجة مسائل من قبيل تحسين قواعد الصحة، وتوفير مياه الشرب، وتعزيز تعليم الفتيات، وتنظيم الأسرة، وإدارة برامج الائتمانات الصغيرة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإيواء النساء اللاتي يتعرضن للضرب، وتشكيل مجالس بلدية للمشورة تتولى الاستماع إلى مشاكل المرأة.

٨٧ - وقد استفادت أوغندا، في تنفيذ سياساتها للنهوض بالمرأة، من مساعدة هيئات الأمم المتحدة، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. والمأمول أن تفضي كل هذه الجهود إلى تحقيق جميع الأهداف المحددة.

٨٨ - **السيد جونغ ميونغ هاك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه إذا كان المجتمع الدولي ظل يسعى، منذ إنشاء الأمم المتحدة، إلى تعزيز المساواة بين المرأة والرجل، فإن المشكلة ما زالت قائمة بتمامها في بلدان عديدة تعاني فيها المرأة أدواء مثل الفقر والبطالة والمرض والأمية والتمييز والعنف.

٨٩ - إن ضمان احترام الحقوق الأساسية للمرأة معناه، غير النصوص القانونية، اتخاذ تدابير محددة لضمان مشاركتها في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع الرجل، والعمل مثلاً على تحقيق الاستثمارات اللازمة للنهوض بالمرأة. إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعمل على كفالة وجود المرأة في جميع قطاعات النشاط عن طريق الاستثمارات وعدد معين من التدابير العملية، مثل إدارة دور لرعاية الأطفال في جميع أماكن العمل على نفقة الدولة، ووضع نظام خاص لساعات عمل المرأة.

٩٠ - إن تعزيز المساواة بين المرأة والرجل يحظى بمساعدة قيمة من هيئات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي تعمل بوجه خاص على تعزيز صحة المرأة وتعليمها في العالم أجمع.

٩١ - إن العنف ضد المرأة يعد انتهاكاً خطيراً وغير مقبول لحقوقها الأساسية، ويتطلب علاجه اتخاذ تدابير عقابية رادعة، وتوعية المواطنين بهذه المشكلة منذ نعومة أظفارهم، ووضع القواعد القانونية التي تكفل المساواة بين المرأة والرجل في جميع قطاعات الحياة العامة. ويمكن أيضاً العثور على حل بالنسبة إلى الجرائم الماضية. وفي هذا الصدد، يحث وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحكومة اليابانية على تفسير انتهاكاتها الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمثلت، قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها، في الاسترقاق الجنسي لـ "نساء المتعة"، وعلى دفع التعويضات المناسبة وفقاً لما يتصل بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة.

٩٢ - إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقن أن حالة المرأة ستتحسن عندما تتخذ جميع الحكومات تدابير محددة لتنفيذ منهاج عمل بيجين ، ويعلن الوفد أن حكومته ستواصل العمل على تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنهاج عمل بيجين.

٩٣ - **السيد الحميميدي** (العراق): أعلن أن الحكومة العراقية قد اتخذت جميع التدابير التشريعية الملائمة لضمان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بوجه خاص بسنّ قانون التعديل ٣٥ لعام ١٩٩٧ الذي يستهدف تعزيز المساواة في المجتمع العراقي.

٩٤ - لقد كان العراق، وهو طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من أوائل البلدان التي وضعت استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة قدمت إلى الأمين العام في منتصف عام ١٩٩٧، وستسهم دون شك في وضع خطة عمل للنهوض بالمرأة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٩٥ - إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ستتيح للمجتمع الدولي فرصة تقييم التقدم الذي تحقق منذ مؤتمر بيجين ودراسة العقبات التي تعوق تنفيذ منهاج العمل القائم أساساً على المبادرات الوطنية.

٩٦ - على أن البلدان التي تتعرقل فيها التنمية الاقتصادية، وخصوصاً بسبب الحصار الاقتصادي، تصطدم بعوائق ضخمة في تنفيذ منهاج العمل. فالحصار المفروض على العراق منذ تسعة أعوام كانت له آثار بالغة الضرر على مركز المرأة العراقية التي وجدت نفسها مجبرة على الانسحاب من الحياة العامة لسدّ الاحتياجات اليومية لأسرتها، بالإضافة إلى تدهور صحتها بسبب سوء التغذية والمرض (٥٠ في المائة من الحوامل مصابات بالأنيميا، كما أن معدل وفيات الأمهات زاد في الأعوام الأخيرة من ٢٦ لكل ٠٠٠ ١٠٠ إلى ١٢٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠).

٩٧ - وهذه الحالة تناقض القرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الرئيسية بشأن المرأة، التي تدعو المجتمع الدولي إلى تحسين مركز المرأة، كما تناقض منهاج عمل بيجين الذي يشدد على ضرورة اتخاذ تدابير تتفق مع القانون الدولي لتخفيف آثار الجزاءات الاقتصادية عن المرأة والطفل. ولذلك يطلب العراق رفع الحصار.

٩٨ - **السيدة سيدهارث** (منظمة العمل الدولية): قالت إن منظمة العمل الدولية تعتبر المساواة بين الجنسين في العمل عنصراً رئيسياً في القضاء على الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة. فالمرأة في مجتمعات عديدة هي التي تعاني الفقر أكثر وتكون الأكثر عرضة للتقلبات وانعدام المساواة في سوق العمل. وكثيراً ما لا تكون البيانات موزعة حسب الجنس، ولذلك تجتهد منظمة العمل الدولية في وضع مؤشرات أفضل لسوق العمل موزعة حسب الجنس، وفي تقدير الآثار المتباينة للسياسات الإنمائية على الرجل والمرأة. وتسعى المنظمة، وفقاً لولايتها، إلى تخفيف أشكال التمييز الذي تتعرض له المرأة بثلاث طرق.

٩٩ - فأولاً وفيما يتعلق بوضع قواعد دولية للعمل، فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقيات منظمة العمل الدولية تقوم على قاعدة واحدة ذات مبادئ واحدة، وهي متكاملة ومتعاضدة. وترى المنظمة أن تصديق الدول الأعضاء على الاتفاقية يدعم بشكل حاسم المساواة بين الجنسين في العمل، وترحب باعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري للاتفاقية. وتتعاون المنظمة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومع شعبة النهوض بالمرأة من أجل اعتماد تدابير عملية لمساعدة النساء العاملات، وذلك مثلاً عن طريق التعاون الوثيق في وضع التقرير المتعلق بالاستقصاء العالمي لعام ١٩٩٩ عن دور المرأة في التنمية والعولمة وعن المساواة بين الجنسين والعمل.

١٠٠ - وثانياً وفيما يتعلق بالعمالة والقضاء على الفقر، فإن منظمة العمل الدولية قامت بالدور الرئيسي في الإعداد للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بدور العمالة والعمل في القضاء على الفقر

وتحقيق استقلال المرأة والنهوض بها. وتتعاون المنظمة أيضاً مع الحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال في تنفيذ برامج لخلق وظائف ثابتة في المؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة المهتمة بالمسؤولات عن المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي حالات ما بعد النزاع، تسلم المنظمة بأهمية خلق وظائف للمحاربين السابقين، وكذلك للنساء اللاتي كثيراً ما تقلب الحرب حياتهن رأسا على عقب واللاتي يتحملن أبهظ العبء في عملية التعمير.

١٠١ - وهناك عنصر ضروري في تطبيق منظمة العمل الدولية لمنهاج عمل بيجين، هو البرنامج العالمي المتعلق بخلق وظائف أكثر وأفضل للنساء، واستراتيجية المنظمة الرامية إلى إدراج المساواة بين الجنسين في جميع أنشطة خلق الوظائف. ويهدف البرنامج إلى التقليل من ضعف المرأة في سوق العمل، وخصوصاً في الوظائف المؤقتة في القطاع الموازي، حيث يكون الضمان الاجتماعي معدوماً أو غير كاف. ويشدد البرنامج أيضاً على مبدأ "الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي". وتهدف مشاريع المنظمة إلى تعبئة النساء اللاتي كثيراً ما يكنّ الأكثر تأثراً، وإن يكنّ أيضاً أفضل عناصر التخفيف من آثار المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية والأزمات المالية والمنازعات والكوارث الطبيعية.

١٠٢ - وثالثاً وفيما يتعلق بظروف العمل والحماية الاجتماعية، فإن عدم وجود آليات للحماية يجعل المرأة والطفل عرضة للاستغلال والتعسف. ولذلك تضع منظمة العمل الدولية قواعد لتحسين ظروف العمل، وتساعد في صياغة سياسات وطنية لتطبيق هذه القواعد. وهذه القواعد أساساً هي قواعد تتعلق بمنع تعرض العاملات لحوادث العمل وأمراض المهنة، من أجل القضاء على الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها الحوامل والمرضعات، والتخفيف من الإجهاد الناجم عن ساعات العمل الطويلة والعمل الرتيب والتحرش الجنسي. والهدف أيضاً ضمان حرية الانضمام إلى الجمعيات والحق في التنظيم والتفاوض الجماعي. وقد شدد "التقرير العالمي عن العمالة (١٩٩٨-١٩٩٩)" الذي أصدرته المنظمة مؤخراً على أهمية التدريب، وبحث بوجه خاص موضوع "المرأة والتدريب في الاقتصاد العالمي". إن صدور تشريع عن العمل المناسب أمر ضروري، ويجب أن يراعي هذا التشريع احتياجات المرأة من حيث المرونة والحماية الخاصة في حالة الحمل والعناية بالطفل، وأن يستهدف القضاء على عدم المساواة بين العاملين والعاملات في الفرص والمعاملة.

١٠٣ - إن العنف البدني أو النفسي في أماكن العمل ظاهرة عالمية مستفحلة، والمرأة أكثر تعرضاً لها، حسبما جاء في استقصاء أجرته المنظمة في جميع أنحاء العالم مؤخراً. وهناك أماكن عمل ومهن معينة تنطوي على مخاطر بالغة، وتتركز النساء في هذا النوع من الأعمال بصفتهن خادمات أو مدرسات أو ممرضات أو عاملات. ويتضمن التقرير المتعلق بهذا الاستقصاء معلومات وتحليلات لصانعي القرار ومنظمات أرباب العمل والعمال وكوادر الشركات. ويقترح التقرير إجراء حوار واتخاذ مبادرات للقضاء على العنف في أماكن العمل، ويشدد على ضرورة سنّ تشريع يراعي الاختلافات بين الجنسين، والتدخل الفوري، ووضع تدابير لتقديم مساعدات طويلة الأجل إلى الضحايا.

١٠٤ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، اعتمد مؤتمر العمل الدولي إعلانا بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وبذلك تتعهد الدول الأعضاء من جديد باحترام وتعزيز وتطبيق المبادئ التالية: حرية التفاوض الجماعي؛ القضاء

على جميع أشكال العمل الشاق الإجباري؛ القضاء الفعلي على تشغيل الأطفال؛ القضاء على التمييز في العمل. إن كلاً من هذه المبادئ يسهم في ضمان وتعزيز الحقوق الأساسية للعاملات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.